التصحيح النموذجي لامتحان الدورة العادية في مقياس حوكمة الشركات

ماستر 2 محاسبة تدقيق

الإجابة :

1. **عن السؤال الأول(6ن):** طبيعة العلاقة بين المؤسسة وأطراف الرقابة غير المباشرة في ظل مياثق الحكم الراشد الجزائري:

- **مع السلطات العمومية كشريك**

بإعتبار الإدارات العمومية جزء لا يتجزأ من السلطة العمومية، فإنه من مصلحتها أن ترى المؤسسات تزدهر، وهذا ما تشهد عليه العديد من إجراءات الدعم والمساعدات المالية الممنوحة من طرف الدولة. ويجب عليها بالمقابل، أن تتشدد مع المؤسسات التي تكون مخالفة للقانون. وتمر عمليه تحسين العلاقة مع الادارات العمومية بما يقتضيه من المؤسسة من احترام للقانون، خاصة في ثلاث مجالات هي: قانون العمل والضرائب وحماية البيئة. بالنسبة للمؤسسة، ينتج عنها ضرورة الانتباه لتطورات النصوص القانونية في المجالات الثلاثة وتنفيذ ما جاء فيها بتنفيذ الإلتزامات المكرسة.(1ن)

- **مع البنوك والهيئات المالية الأخرى: ثقة وشفافية**

إرسال وفي الوقت، المناسب المعلومات الشاملة والصحيحة عن الوضع المالي للمؤسسة. إذ يجب أن يؤسس لعلاقة دائمة مبنية على الثقة مع ممثلي الهيئات المالية السابقين بواسطة قدرة المؤسسة على ارسال وفي وقت مناسب المعلومات الكاملة والصحيحة عن الوضعية المالية السابقة والحالية التقديرية للمؤسسة. ويشكل هذا من بين أهم الأساليب التي من أجلها يجب على المؤسسة أن يكون لديها محاسبة دقيقة وتعيين في حالة الحاجة لمخطط أعمالها. من جهة أخرى، للتأسيس لعلاقة قائمة على الثقة مع المقرضين، يجب المحافظة عن عدم الخلط بين الأموال الخاصة للمؤسسة والأملاك الخاصة التابعة للمساهمين وهذا شرط ملزم للمؤسسات الصغيرة العائلية. (1ن)

- **مع المورّدين: من أجل تعاون دائم**

تستطيع المؤسسة أن تعتمد بصورة شبه هامة، وحسب الظرف على مورديها. ويشكل هؤلاء أول حلقة في سلسلة القيم بواسطة المواد الأولية التي يقدمونها وبذلك، يشكلون الدائنين الأوائل من خلال الآجال التي يمنحونها للمؤسسة لدفع مستحقاتهم. وعليه، فإن الاختبار الدقيق للموردين ونوعية العلاقات الموجودة بينهم وبين المؤسسة تشكل حجر الأساس بالنسبة للانتاج الذي يضمن السير الحسن للمؤسسة. (1ن)

- مع **الزبائن: هم الملاّك الحقيقيين للمؤسسة**

في مناخ اقتصادي تطبعه المنافسة الحادة، تتجلى أهمية إرضاء الزبائن التي يجب وضعها في قلب مهام المؤسسة. يجب على المؤسسة أن تطور وتنمي علاقة صادقة وأخلاقية مع الزبائن وذلك في إطار الاحترام لمبدأ الربح للجميع واحترام القوانين واللوائح حيز التنفيذ. (1ن)

- **مع العمال: هم أول زبائن المؤسسة**

بمعزل عن ما تشكله العلاقة الوطيدة بين العمال ورب العمل، فإن مجموع الأجراء يشكلون أحدى الأطراف الفاعلة الخارجيين. إن الموارد البشرية للمؤسسة يمثلون «أول الزبائن» أين يقع عليها كسبهم لاعتبار أنها يقع عليهم الاعتماد الكبير لأجل تحقيق أهداف المؤسسة. وعلى هذا النحو، فإن تحفيزهم وادماجهم أصبح شيئا ضروريا. لذا أصبح لزاما وضع حيز التنفيذ لنظام أجور يعتمد على الاستحقاق والكفاءة وكذلك سياسة اصغاء ومعاملة عادلة لانشغالات الموارد البشرية. وأخيرا، يجب على المؤسسة أن تسهر على تكوين رأسمالها البشري وأن تؤدي التزاماتها الاجتماعية. (1ن)

- **مع المنافسين: أخلاق وواجبات**

لا تقتصر المنافسة على التخاصم على حصص في السوق وعدد من الزبائن، ولكنها تبرز على أرض الواقع حين التموين لدى الموردين وتشغيل الكفاءات المطلوبة التقنية منها والتنفيذية، وبصفة أكثر عموم، في مجال تمثيل علامة المنتج أمام الغير. غير أن العلاقة مع المنافسين مقيدة بإحتمالات وواجبات التعاون بوصفهم مهنيين وأشقاء في المهنة، مدعوون للتشاور حول الاهتمامات القطاعية الموحدة مثل: المنافسة الغير شرعية والمسائل المتعلقة بأخلاقيات المهنة والمشاركة في حوارات الاجتماعية داخل فرع النشاط. (1ن)

2. **عن السؤال الثاني(4ن):** تتمثل أهم متطلبات العضوية في اللجان الفرعية المتخصصة المنبثقة عن مجلس الإدارة فيما يلي:

- **استقلالية أعضاء اللجان:**

ينبغي أن لا تضم اللجنة أعضاء من الذين يقومون بأعمال الإدارة التنفيذية، وأن المدير غير التنفيذي، هو المدير المستقل الذي تتوفر فيه الشروط التالية :

- أن لا يكون من حملة أسهم الشركة الذين لهم السيطرة والقدرة على التأثير على إدارة الشركة بشكل مباشر.(0.5 ن)
- أنّ لا يكون له علاقة عائلية مباشرة مع أحد الموظفين ذي الصلاحيات التنفيذية في الشركة. (0.5 ن)
- أن لا يكون أحد المستشارين الفنيين للشركة. (0.5 ن)
- ليس لديه علاقات تجارية أو أي علاقات أخرى قد تؤثر على قدرته في التصرف بصورة مستقلة. (0.5 ن)

- **الخبرة والمعرفة لدى أعضاء اللجان:**

إن الخبرة والمعرفة العلمية تدعم خاصيتي الاستقلالية والموضوعية. إذ يجب أن يتوافر لدي أعضاء اللجان الفرعية إضافة إلى الاستقلالية ما يلي:

- أن يكون لديهم الخبرة السابقة والمؤهل العلمي في مجال تخصص اللجنة. (0.5 ن)
- لديهم دراية بطبيعة المسؤوليات الملقاة على اللجنة. (0.5 ن)
- لديهم الخبرة في الشؤون القانونية للشركة. (0.5 ن)
- أن يكونوا على درجة عالية من تفهم أعمال الشركة. (0.5 ن)

3. **عن السؤال الثالث(7ن):** يتمثل دور هيئة الاشراف والرقابة في ضمان الامتثال من خلال قيام لجنة المراجعة أو لجنة الامتثال(1ن) بما يلي:

- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها. (1ن)
- مراجعة واعتماد مدونة قواعد السلوك الخاصة بالشركة والسياسات والإجراءات الأخرى المتعلقة بالامتثال .(1ن)
- التحقيق في أي ادعاءات بسوء السلوك أو انتهاكات لقواعد السلوك أو السياسات والإجراءات الخاصة بالشركة. (1ن)
- وضع آلية تتيح للعاملين في الشركة تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية. وعلى اللجنة التحقق من تطبيق هذه الآلية بإجراء تحقيق مستقل يتناسب مع حجم الخطأ أو التجاوز وتبني إجراءات متابعة مناسبة .(1ن)
- مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة، وتقديم ملاحظاتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة. (1ن)
- رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذُها. (1ن)

4. **عن السؤال الرابع(3ن):** يتم ضمان استدامة نظام الحوكمة عن طريق المراجعة والتحسين المستمر للنظام من خلال:

- إجراء تقييمات دورية. (1ن)
- تحديث الممارسات بناءً على النتائج. (1ن)
- الاستفادة من التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة. (1ن)

بالتوفيق للجميع